الأقليات والاستقرار السياسي للدول

الأستاذة ويفي خيرة
جامعة منتوري - قسنطينة

مقدمة

لقد جاء الاهتمام بدراسة مسألة العرقية والأقليات في إطار دراسة العلاقات الدولية بعد مرحلة من التطور التي عرفها العالم وكذا النظام الدولي من أحداث وحروب، كان لها الأثر الهام في بروز هذه المسألة بشكل يوضح مدى الدور الذي باتت تلعبه، خاصة وأنها أصبحت لا تعد فقط من الشؤون الداخلية للدول التي توجد بها، بل تعدى الأمر إلى نطاق جغرافي وسياسي أوسع، مما أدى إلى اتخاذ هذه المسائل بعدا داخليا وآخر خارجيا سواء على المستوى الإقليمي أم المستوى الدولي.

لعل أهم نقطة تثار عند الحديث عن مسألة المجموعات العرقية والأقليات هي **ارتباطها بقضية الوحدة الوطنية واستقرار الدول التي توجد بها وحتى الاستقرار الإقليمي** والدولي، نظرا لوجود هذه المسألة في العديد من دول العالم، التي شهدت وتشهد في الكثير من الأحيان صراعات داخلية وحروبا أهلية طويلة الأمد، أثرت على مختلف جوانب الحياة بها من سياسة واقتصاد وعلاقات اجتماعية وحتى نزاعات فيما بينها.

فمسألة الأقليات تطورت بشكل جعلها تأخذ طابع النزاع الداخلي، وظلت دراسة هذه المسألة تعتبرها متعلقة بمسألة داخلية تخص الدولة لا غير، ومن هنا فإن التعامل مع هذه المسألة يكون مرتبطا بالسياسة الداخلية والقانونية للدولة، إلا أن تطور

وتغير الظروف الداخلية للدول وكذلك على المستوى الخارجي أدى إلى اتساع رقعة هذه المسائل إلى المستوى الخارجي نظرا لسرعة انتشارها واختلاف مطالب جماعات الأقليات، فمنها من يطالب بحق المساواة في إطار المجتمع الواحد، ومنها من يطالب بالانفصال عن الدولة الموجودة بها لتأسيس هوية مستقلة بها.

وما يزيد من توسيع نطاق هذه المسألة، الدور الذي تلعبه الأطراف الخارجية التي ومن خلال مصالحها في الكثير من مناطق العالم، تؤدي إلى جعل هذه المسألة ذات أبعاد خارجية. وهذا ما جعل منها أحد عوامل الاستقرار السياسي سواء على المستوى الداخلي أم المستوى الخارجي.

ومن هنا نتساءل عن طبيعة تأثير الأقليات على الاستقرار السياسي للدول، انطلاقات من تحديد مفهوم الأقلية وتصنيفها إلى جانب أهداف الأقليات ووسائل تحققيها.

أولا: تحديد مفهوم الأقلية

يعد تحديد المفاهيم خطوة مهمة في دراسة هذه المسألة، إذ لا بد من تحديد مفهوم مصطلح الأقلية إضافة إلى تحديد أهم المعايير التي يمكن من خلالها التمييز بين جماعات الأقليات المختلفة.

أ – تعريف الأقلية:

يعرف مصطلح الأقلية في تعريفه جدلا واختلافا كبيرين بين الدارسين والباحثين، مما شكل صعوبة في التوصل إلى تحديد تعريف دقيق له، إذ لا يوجد تعريف شامل للأقلية يحظى بالقبول عموما.

وترجع صعوبة التوصل إلى تحديد تعريف واضح للأقلية إلى العديد من الأسباب نذكر منها:

أ- الطابع المتغير للأقليات: إذ لا يوجد استقرار لحال الأقليات على صيغة واحدة، كما أنها تتباين في أوضاعها من بلد لآخر، وذلك لأسباب تاريخية أو جغرافية أو سياسية وحتى اقتصادية واجتماعية[1].

ب- حساسية مصطلح الأقلية بالنسبة للدول، ويظهر ذلك جليا عند طرح مسألة حقوق الأقليات وحمايتها فاعتراف الدولة بالأقليات ومنحها هذه التسمية، من شأنه أن يعزز مبدأ حقوق الأقليات وحمايتها.

جـ- وجود اختلاف في تحديد طبيعة مسألة الأقليات، فبعضهم يعتبرها مسألة "طبيعة" توجد في العديد من دول العالم، وتعرف الأقليات أوضاعا اجتماعية واقتصادية تختلف عن أوضاع الأغلبية، سواء بالسلب أم بالإيجاب، لكن ما يجعل منها مسألة "مرضية" حسب البعض، هي تلك المطالب غير "الاعتيادية" بالنسبة للدول، التي تتعارض مع أمنها الوطني[2].

من هنا فقد رأى البعض بأنه لا يوجد تعريف جامع لمصطلح الأقلية، وبالتالي **فإن أي تعريف يجب أن يتفادى أمرين**[3]:

---

[1]- دهام محمد دهام العزاوي، الأقليات والأمن القومي العربي: دراسة في البعد الداخلي والإقليمي والدولي، (ط1، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2003)، ص 27.

[2]- عبد السلام إبراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا، (ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993)، ص 93.

[3] - Encyclopedia Universalis, (Paris: vol11,1997), p73.

أ- أن يكون التعريف واسعا بحيث يجرد المصطلح من أية فائدة.

ب- أن يكون ضيقا، مما يؤدي إلى عدم دقته وشموليته، وبالتالي يؤدي إلى حرمان أقليات تستحق الحماية.

على الرغم من هذه الصعوبات، فقد طرحت العديد من التعاريف بصدد مصطلح الأقلية، وذلك من خلال المجهودات التي بذلها الباحثون وكذلك الهيئات المختصة، ميزها الاختلاف والتباين. وعليه نحاول أن نقدم هذه التعاريف وذلك كالتالي:

اهتمت منظمة الأمم المتحدة بمسألة الأقليات على غرار عصبة الأمم، حيث جاء في إطار اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات عدة تعاريف، نذكر منها اثنين:

أ- الأول والذي تقدم به الأستاذ فرانسيسكو كوبوتورتي (Francesco Capotorti) سنة 1979، حيث تضمن ما يلي: «مجموعة تمثل أقلية عددية مع باقي سكان الدولة، يوجدون في وضعية غير مسيطرة أعضاؤها هم من مواطني تلك الدولة ويتمتعون من الناحية العرقية، الدينية، اللغوية بخصائص مختلفة عن تلك التي يحملها باقي السكان، ويظهرون ولو بصفة ضمنية شعورا بالتضامن اتجاه الاحتفاظ بثقافتهم تقاليدهم ودينهم أو لغتهم[1]».

ب- أما الثاني فهو الذي تقدم به الأستاذ ستانيسلاف تشيرنيتشنكو (Stanislav Tchernitchenco) سنة 1997، حيث عرف الأقلية بـــ «نقصد بالأقلية مجموعة من الأشخاص يقطنون أساسا بصفة دائمة إقليم الدولة، يمثلون أقلية عددية بالنسبة لعدد

---

[1] - Joseph Yacoub, Les minorités dans le monde : faits et analyses, (Paris: Desclée de Brouwer,1998), p121.

باقي سكان هذه الدولة، بمعنى أنهم يمثلون نسبة أقل من نصف عدد المواطنين، ويتمتعون بخصائص قومية أو عرقية، دينية ولغوية، إضافة إلى عناصر أخرى كالثقافة والتقاليد، تختلف عن تلك التي يحملها باقي السكان، كما أنهم يظهرون إرادة في الحفاظ على وجود وهوية الجماعة [1]».

إن الملاحظ على هذه النماذج من التعاريف هو غلبة الطابع القانوني عليها، حيث أنها تنفي صفة "الشعب" عن الأقلية، وتعتبرها جزءا من السكان، إضافة إلى حصر رغبة هذه الأقلية في الحفاظ على هويتها، في حين قد تمتد هذه الأهداف إلى نطاق أوسع، وإذا كانت هذه التعاريف قد أعطت أهمية للجانب الكمي، أي المعيار العددي في تعريف الأقلية، بحيث يكون عددها أقل من عدد باقي السكان، فإن باحثين آخرين اعتبروا هذا المعيار غير كاف، واتجهوا إلى الاهتمام بالوضع الاجتماعي السياسي كمعيار لتعريف الأقلية.

بهذا الصدد كتب الأستاذ وليم سليمان قلادة: «نحن لا نضع هنا نصب أعيننا الأهمية الديمغرافية للأقليات المعينة، بقدر ما نأخذ بنظر الاعتبار وزنها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي[2]». كما أن نيفين عبد المنعم مسعد رأت بأن المعيار العددي يؤدي إلى نتائج "مضللة"ـ على حد قولهاـ، إذ كتبت: «...حرصت منذ البداية على أن أوضح أن معيار العدد لن يستوقفني كثيرا في دراسة الأقلية والأغلبية لأن هناك خطورة معينة تكمن في الاعتماد عليه، تتمثل في مجافاته في بعض الأحيان لما تكون عليه

---

[1] - ibid. P123.

[2]- وليم سليمان قلادة، "حوار علمي حول الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي"، مجلة السياسة الدولية، (مصر: مركز الدراسات الإستراتيجية الأهرام، العدد92، أفريل 2003)، ص 281.

صورة التفاعلات السياسية بين الجماعات وبعضها البعض، بمعنى أني جعلت تحكم الجماعة ـــ أياما كانت نسبتها في مجتمعها ـــ في السلطة السياسية ومن ثم في العوائد الاقتصادية، مبررا لوصفها بالجماعة المسيطرة كما أنني جعلت استبعاد الجماعة والتمييز السياسي والاقتصادي والاجتماعي ضدها ـــ أياما كانت نسبتها في مجتمعها ـــ مبررا لوصفها بالأقلية. فالمعيار الذي أقمت عليه التفريق بين كلتا الجماعتين هو معيار الموقع من السلطة السياسية وأحسبها إحدى إضافات البحث وليست إحدى مطاعنه،...لأنه لو اعتمدنا على المعيار العددي وحده لجعلنا جماعة كالعلويين في سوريا أقلية[1]».

من هنا عرفت نيفين مسعد الأقلية بأنها: «جماعة تشترك في واحد أو أكثر من المقومات الثقافية والطبيعية وفي عدد من المصالح التي تكرسها تنظيمات وأنماط خاصة للتفاعل وينشأ لدى أفرادها وعي بتمايزهم في مواجهة الآخرين، نتيجة التمييز السياسي والاجتماعي ـــ الاقتصادي ضدهم مما يؤكد تضامنهم ويدعمه[2]».

وفق كل ما تقدم يبدو لنا أنه لا بد من توضيح بعض العناصر الهامة، التي ترتبط بمفهوم الأقلية، عند التطرق لهذا المصطلح في دراستنا هذه وذلك كما يلي:

أ- إن تبلور جماعة الأقلية كان نتيجة العديد من العوامل، كالمولد، العرق، الدين وغيرها، **فأعضاء هذه الجماعة ينتمون إليها بفعل عوامل خارجة عن إرادتهم،**

---

[1]- نفس المرجع، ص 282.

[2]- نيفين عبد المنعم مسعد، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، (ط1، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، مكتبة النهضة العربية، 1988)، ص د.

فهم يولدون ويكتسبون صفاتها[1]. فالأقلية هي بالأساس مسألة ثقافية، يشترك أفرادها في واحد أو أكثر من المقومات التالية: الدين، اللغة والعرق وغيرها،و التي تشكل خصائص تميزها عن الجماعات الأخرى.

ب- إن الخاصية العددية لمصطلح الأقلية، تعتبر مؤشرا هاما في معرفة الحدود الفاصلة بينها وبين الأغلبية، إلا أن ذلك ليس بصفة مطلقة، فلا يمكن تناول الأقلية من جانبها العددي فقط، بل يجب تناولها كذلك من حيث وزنها داخل الدولة، وليست كجماعة صغيرة تتميز بخصائص معينة[2]. كما أن النظر إلى الأقلية يكون من خلال مقارنتها مع الأغلبية على المستوى الوطني وليس الإقليمي، فقد تكون الأقلية ممثلة لأغلبية عددية في بعض أقاليم الدولة، ومع ذلك تبقى أقلية، إلا أن ذلك قد يمنحها عامل قوة في تحقيق أهدافها.

جـ- يعتبر المتغير الذاتي أهم عوامل بلورة الأقلية، فلا يمكن الحديث عن أقلية دون أن يكون لدى أفرادها إدراك لذاتيتهم وتمايزهم[3]. وعادة ما يتشكل هذا الإدراك نتيجة المعاملة التمييزية التي يتعرض لها أفراد هذه الجماعة من قبل الآخرين، وبغياب هذا العامل نكون أمام جماعات تتعايش فيما بينها وفقط .

د- يعتبر بعضهم أنه لا يمكن الحديث عن أقلية إلا إذا مورس عليها نوع من "الاضطهاد" و"القهر" الأمر الذي يحدد طبيعة العلاقة بين الأقلية والأغلبية، وقد يتجسد

---

[1]- عبد المنعم المشاط، الأمن القومي: أبعاده ومتطلباته، (بيروت: معهد البحوث والدراسات العربية 1995)، ص 266.

[2] - Encyclopedia Universalis, op cit, p73.

[3]- عبد المنعم المشاط، مرجع سابق، ص 296.

هذا الاضطهاد في الحرمان الإقليمي من حيث الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، مع رغبة الدولة في الإبقاء عليه. مع ذلك فليست كل أقلية بالضرورة هي مضطهدة أو غير مسيطرة، بل توجد العديد من الأقليات المسيطرة في مجتمعاتها.

انطلاقا من كل هذه الاعتبارات والتوضيحات، تبرز لنا الأقلية على أنها:

«جماعة تزيد نسبتها أو تقل إلى إجمالي السكان، تشترك في واحد أو أكثر من الخصائص التالية: العرق اللغة، الدين أو الثقافة، ينشأ لدى أفرادها شعور بالتمايز، بسبب التمييز ضدهم ــ أحيانا ــ، يدفعهم إلى تضامنهم وترابطهم من أجل الحفاظ على ذاتيتهم، وتحقيق أهدافهم ومصالحهم».

ب- تصنيف الأقليات:

ركز العديد من الباحثين على معيار الصفات المميزة للأقلية في تصنيف الأقليات والتفرقة بينها ويسميه البعض الآخر بمعيار المقومات الذاتية للأقلية، ومن خلال هذا المعيار يمكن أن نعرف بعضا من أنواع الأقليات:

أ ــ الأقلية العرقية: ويسميها البعض بالأقلية السلالية، يقصد بها جماعة الأقلية التي تصل بين أفرادها رابطة الأصل المشترك، كما تعد السمات الجسمانية كلون البشرة عنصرا هاما في تمييز جماعة بشرية عن أخرى[1]. وتنتشر الأقليات السلالية في العديد من دول العالم كالزنوج، البشتون والأوزبك... إلخ.

ب ــ الأقلية الدينية: تعد رابطة الدين من أهم العوامل التي تؤدي إلى توحيد الشعوب، حتى وإن اختلفت سلالاتهم، الأمر الذي جعل البعض مثل نيفين مسعد

[1]- صلاح الدين الشامي، الدولة: دراسة في الجغرافيا السياسية، (مصر: منشأة المعارف، 2001) ص 118.

في مقابل السكان الأصليين توجد الأقليات المهاجرة، سواء تلك التي هجرت بالقوة، كما فعل الاستعمار الأوروبي مع شعوب إفريقيا لاستخدامها كيد عاملة، أم تلك التي هاجرت لأسباب مختلفة: اجتماعية سياسية، اقتصادية أو أمنية. فالهجرة بمختلف أشكالها ومنذ بداية التنقلات الهامة للجماعات البشرية سواء لتعمير المستعمرات أم من أجل الدفاع والحماية، كانت من بين الأسباب الهامة التي أدت إلى تشكل جماعات الأقليات وتميزها عن باقي الجماعات الأخرى، ورغم هذا فإن بعض فقهاء القانون الدولي يستبعدون اعتبار فئة الأجانب أقلية، على اعتبار أن الأقليات هي دوما وطنية، تشتمل سكان الدولة وتحمل جنسيتها.

تختلف الأقليات كذلك من حيث انتشارها وتمركزها الجغرافي، إذ توجد أقليات تتركز في جهة محددة من الدولة وذلك بصورتين: إما أن تشكل هذه الأقلية غالبية سكان هذا الإقليم كالناطقين بالفرنسية في كيبيك الكندية، أو لا تمثل أهمية من حيث نسبتها العددية كاللادين لمنطقة الدولوميت -وهم سكان ضموا إلى إيطاليا بموجب اتفاقية فرساي بعد الحرب العالمية الأولى وهم يشكلون حاليا نسبة ضئيلة جدا بها-. كما توجد أقليات موزعة على إقليم الدولة دون أن تكون لها منطقة محددة فيها، إضافة إلى تركز أقليات أخرى على حدود الدولة، كالألمان في تشيكوسلوفاكيا قبل الحرب العالمية الثانية، مع تواجد أقليات أخرى تشارك دولة مجاورة قوميتها، وإذا كانت من الأقليات من تتواجد داخل إقليم معين، فهناك أقليات أخرى مجزءة أو مشتتة عبر العديد من الدول كالباسك في كل من إسبانيا وفرنسا.

إلى جانب هذه المعايير التي تم توضيحها، يصنف باحثون آخرون الأقليات وفق الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، بحيث توجد أقليات في وضع أفضل من

غيرها من الجماعات، من حيث مستوى المعيشة أو المشاركة السياسية داخل مجتمعاتها، كما توجد أقليات مسيطرة وأخرى غير مسيطرة.

رغم الاختلاف الذي عرفه الباحثون في تحديد المعايير التي تصنف من خلالها الأقليات، إلا أنها تعتبر ذات أهمية كبيرة من حيث كونها قد تشكل عاملا فعالا في توجيه سلوك الأقليات وحتى في تحديد توجهاتها وأهدافها.

ثانيا: أهداف الأقليات ووسائل تحقيقها

أ – أهداف الأقليات

يمكن توضيحها في الأهداف التالية:

- **تحقيق مبدأ المساواة**

يتمثل هذا الهدف في سعي الأقلية إلى أن تعامل وفقا لمبدأ المساواة في علاقاتها مع الجماعات الأخرى[1]. هذا يعني اعتراف باقي أفراد المجتمع التي تتواجد بها، مهما كانت الصفات التي تميزها عنهم, مع خضوعها لمساواة قانونية بعيدة عن التمييز.

- **ضم الأقليات والأقاليم**

من خلال هذا الهدف تحاول الأقليات إعادة تجميع جماعاتها المختلفة التي تتواجد في عدة أقاليم ودول مجاورة وذلك في إطار الدولة "الأم". ولعل أهم ما يحرك هذا الهدف هو تنامي الشعور القومي الذي يتضمن إدراكا بالانتماء ووحدة المصير.

- **الحكم الذاتي**

---

[1]- أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر 1997)، ص 101.

يعتبر هذا الهدف بمثابة مرحلة متقدمة بالمقارنة مع الهدفين السابقين، ويمكن تعريف الحكم الذاتي بأنه «حق الدولة أو منطقة رئيسية منها في إدارة شؤونها الداخلية بكل حرية، دون الخضوع للتوجيهات أو أوامر أية دولة خارجية[1]».

أي أن الأقاليم التي تتمتع بهذا النظام تسير من خلال حكومة ومجلس قوانين لا تخضع لرقابة السلطة المركزية، دون أن يخل ذلك أو يمس بوحدة السلطة ووحدة القانون داخل الدولة، وكثيرا ما يعتبر تحقيق الحكم الذاتي بمثابة مرحلة أولية لتحقيق الاستقلال الكلي أو الانفصال.

● الانفصالية

تعد الانفصالية أهم أهداف الأقليات على الإطلاق، كما يعتبر هدفها النهائي الذي تسعى لتحقيقه بغية المحافظة على ذاتيتها العرقية، اللغوية والدينية، وهي تعني سعي الحركة الأقلية إلى الانفصال عن المجتمع السياسي الذي يشملها وإقامة دولة مستقلة، كما تعني من جهة أخرى تعميق أو تكريس تجزئة الحركة الوطنية أو الوحدة الممثلة في تركيب الدولة، بهذا فالانفصال يؤدي إلى إقامة دولة كاملة السيادة تسير شؤونها الداخلية والخارجية دون تأثير خارجي.

يعتبر عدد من الباحثين أن هدف الانفصالية لا يمكن تحقيقه إلا إذا كانت جماعة الأقلية متمركزة في إقليم أو جزء من الدولة التي تريد الانفصال عنها، مع ذلك فالعديد من هذه الجماعات تمكنت من تحقيقه أو على الأقل الوصول إلى بلوغ الحكم الذاتي، إذ أن الأقليات التي تتركز في مناطق تقع على حدود الدولة تكون رغبتها متجهة نحو

---

[1] – عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، (ج2، ط3، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1997)، ص 562.

تحقيق أحد الهدفين: الانفصال أو تحقيق درجة عالية من الحكم الذاتي، كما أن تواجد الأقلية على المناطق الحدودية وتشكيلها امتدادا عرقيا داخل الدولة المجاورة، يعتبر عاملا مساعدا في الضغط لتحقيق أهدافها.

إذا كان هدف الانفصالية يعتبر لدى العديد من جماعات الأقليات كحق من حقوقها الأساسية، فإن بعض الباحثين يقدمون جملة من الشروط التي يمكن أن تشكل مبررات للمطالبة بالانفصال، يأتي في مقدمتها تعرض هذه الأقلية لنوع من "الاضطهاد" عبر تاريخها الطويل، أو يكون الجزء الذي تقطنه من الدولة قد ضم بالقوة، إضافة إلى فشل نظام الدولة في تأمين الحماية لسكان هذا الإقليم والمحافظة على حقوقهم الرئيسية، أو أن هذه الأقلية قد مورس في حقها التمييز سواء من ناحية حقوقها السياسية أو من حيث النشاط الاجتماعي والاقتصادي[1].

ب- وسائل تحقيق أهداف الأقليات

تتراوح أساليب الأقليات في تحقيق أهدافها ما بين الوسائل ذات الطابع السلمي وأخرى ترتكز إلى العنف، ويمكن توضيح هذه الوسائل كالتالي:

- **الوسائل السلمية**

تتضمن عمل الأقليات في إطار سلمي من أجل تحقيق أهدافها، وذلك من خلال تنظيم عمل ذي طابع اجتماعي بإنشاء الأحزاب السياسية، الجمعيات، الحركات الثقافية أو منظمات للدفاع عن مبادئها ويغلب على نشاطها أسلوب الحوار وطرح الحجج حتى يستجاب لمطالبها، حيث تعمل على المشاركة في الحياة السياسية

[1]- أحمد عباس عبد البديع، "الأقليات وأزمة السلام العالمي"، مجلة السياسة الدولية، (مصر: مركز الدراسات الإستراتيجية الأهرام، العدد114، 1993).

والاجتماعية داخل الدولة، كالمشاركة في العمليات الانتخابية وفي التنمية المحلية والوطنية وكمثال على ذلك الحزب الكيبيكي في كندا، الذي يطالب بالاستقلال الذاتي السياسي، الإداري الثقافي والتربوي لمقاطعة الكيبيك.

- **الوسائل العنيفة**

تتمثل هذه الوسائل فيما يسمى بصفة عامة بالتمرد، وهو يعبر عن حالة الرفض والمقاومة للسلطة وللنظام السائد، ويتخذ التمرد أشكالا عديدة، فقد يكون تمردا معنويا من خلال رفض الأفكار وطبيعة العلاقات القائمة داخل النظام السياسي، كما يمكن أن يتخذ شكل التمرد الفردي، حيث يتم استخدام العنف لمنع العناصر الممثلة للسلطة من أداء مهامها، لكن أخطر أشكال التمرد هو التمرد الجماعي، إذ أنه غالبا ما يقترن باستخدام السلاح، حيث يهدف إلى التأثير في النظام السياسي القائم وحتى تغييره جذريا الأمر الذي يهدد أمن الدولة ووحدتها الوطنية.

إن العمل المسلح هو أكثر انتشارا بين جماعات الأقليات، خاصة تلك التي تهدف إلى تحقيق الانفصال، كما أن نجاح هذا العمل يعتمد على توفر الدعم بمختلف أشكاله: المالي، العسكري وحتى الإعلامي، حيث أن المساندة الخارجية تلعب دورا هاما في تعزيز هذا الموقف خاصة إذا كانت من دول الجوار، كما تعد حرب العصابات من أخطر أشكال العمل المسلح وأنجحها، باتخاذه أشكالا متميزة من القتال، حيث تواجه الدولة صعوبات كثيرة في التحكم والقضاء عليه.

إن هذه الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها جماعات الأقليات من خلال استخدام وسائل تختلف من جماعة لأخرى، من شأنها أن تشكل مصدر قلق بالنسبة للدولة، إذ تصل إلى حد تهديد استقرارها ووحدتها الوطنية، وقد يتعدى ذلك إلى المستويين

الإقليمي والدولي، خاصة مع انتشار حركات الأقليات في العديد من الدول، أبرزها الحركات الانفصالية.

ثالثا: تأثير الأقليات على الاستقرار الداخلي للدول

لقد ظهرت العديد من الدراسات والبحوث بعد الحرب العالمية الثانية، التي تستبعد احتمال استمرار مسائل كالأقليات والجماعات العرقية في إطار الدولة الحديثة[1]. كما ساد الاعتقاد بأن العالم خاصة بعد نهاية الحرب الباردة قد عرف نهاية التوترات والنزاعات ودخل مرحلة جديدة من التنظيم والاستقرار كما أن الثورة التكنولوجية التي برزت بقوة في هذه المرحلة والتي تمثلت خاصة في تطور وسائل الاتصال وتوسع شبكة المواصلات، من شأنها أن تقرب المسافات وتسهل الحوار بين الدول وحتى بين الشعوب.

على هذا الأساس ظهر اتجاهان على مستوى الدراسات الغربية أحدهما ليبرالي وآخر يساري:

أ- **الاتجاه الليبرالي**: يرى بأن تطور الاتصالات ونموها، وتطور الثقافات داخل المجتمعات الحديثة إضافة إلى نمو المؤسسات بمختلف أشكالها ومهامها داخل الدولة الحديثة، من شأنه أن يؤدي إلى "انصهار" وإلغاء ما يسمى بـــ "العلاقات الأولية" – العلاقات القائمة على أساس العرق أو الدين أو اللغة أو غيرها- داخل المجتمع واستبدالها بعلاقات جديدة حديثة، يكون فيها الولاء للدولة لا للجماعات، وبالتالي زوال الفروق القائمة على أساس العرق أو القبيلة أو غيرهما ويرى أحد الباحثين في هذا المجال أن: «كلا من العرق والقبيلة وغيرها هي بقايا نظام تقليدي بصدد الزوال[2]».

---

[1]- شفيق الغبرا، "الإثنية المسيسة: الأدبيات والحقائق"، مجلة العلوم الاجتماعية، (الكويت: العدد 3 1988)، ص 45.

[2]- ورد في نفس المرجع، نفس الصفحة.

ب- الاتجاه اليساري: يرى بأن الإيديولوجية الشيوعية من شأنها أن تؤدي إلى زوال مثل هذه العلاقات كما أن انتصار البروليتاريا من شأنه هو الآخر أن يخلق ثقافة جديدة، تختلف عن الثقافة القديمة التي تستند إلى كل من العرق أو الدين أو اللغة أو غيرها[1].

في مقابل هذين الاتجاهين، ظهر اتجاه آخر مخالف يرى بأن العالم مع نهاية القرن العشرين قد عرف مرحلة أخرى من الفوضى أو "حالة اللانظام" كما يسميها بعضهم[2]. وذلك بناء على ما ميز هذه المرحلة من ظواهر كاختراق السيادة الوطنية، مع زوال مفهوم الحدود الجغرافية، وظهور قضايا جديدة أصبحت تؤدي دورا مهما في تسيير مجرى التفاعلات الدولية، أي ظهور متغيرات جديدة أصبحت تؤثر سواء على العلاقات داخل الدولة ذاتها أو العلاقات بين الدول أو على المستوى الدولي، وبرزت المتغيرات الداخلية من جماعات اجتماعية أهمها الأقليات من بين أهم القضايا التي أصبحت تشغل الدول والحياة السياسية الدولية على حد سواء.

ففي أواخر الستينيات من القرن العشرين بدأت العديد من المشاكل كمشاكل العرقيات والأقليات بالتفجر، الأمر الذي يعني بروز أشكال جديدة من الصراع، وأصبح ما يحدث داخل دولة ما له أهميته ووزنه بالنسبة لباقي الدول، وحتى بالنسبة للمنظمات الدولية خاصة غير الحكومية منها، التي أصبح لها دور فعال على المستوى الدولي من خلال آليات التدخل سواء لتقديم المساعدات أو للحماية.

---

[1]- نفس المرجع، نفس الصفحة.

[2]- دهام محمد دهام العزاوي، مرجع سابق، ص 12.

من خلال كل هذا ومع نهاية الستينيات وبداية السبعينيات من القرن العشرين، رأى علماء السياسة أنه لا بد من التفكير بجدية في مسألة الأقليات، نظرا لما أصبحت تشكله حسب البعض في الكثير من الأحيان من "أخطار" بالنسبة للدولة وللعالم ككل[1].

انطلاقا من هذه المعطيات ظهر جيل جديد من دارسي العلاقات الدولية يرى بأن الدولة لم تعد أساس الدراسة، بعد أن اعتبرت من قبل دراسات سابقة ألا وهي الدراسة الواقعية الفاعل الأساس الوحيد في العلاقات الدولية، كما أن أي تفاعل يحدث على مستوى الساحة الدولية هو تفاعل بين الدول لا غير على اعتبار أن الدولة هي الفاعل الوحيد في التاريخ وأن العالم مكون سياسيا من الدول[2].

من هنا تم الانتقال إلى دراسة أشمل للعلاقات الدولية، من خلال دراسة مختلف المتغيرات سواء الداخلية أو الخارجية، كما تم الاهتمام بدراسة تأثير الأقليات على الاستقرار السياسي سواء داخل الدولة أم على المستويين الإقليمي والدولي، خاصة إذا تطورت الأوضاع إلى حد ما يسمى بـــ "عنف الأقليات" أو "نزاعات الأقليات"، إضافة إلى تطور دراسة النزاعات من خلال الاهتمام بدراسة مختلف التفاعلات التي

---

[1] – شفيق الغبرا، مرجع سابق، ص46.

[2] – Michael Smith and others, Perspectives on world politics (London : The open University, room Helm,1981), p48.

يمكن أن تحدث بين النزاعات الناشئة عن الجماعات الصغيرة والنزاع على المستوى الدولي[1].

إنه وبغرض توضيح تأثير الأقليات على الاستقرار الداخلي للدول لا بد من التطرق إلى مسألة أساسية وهي مسألة التعدد الاجتماعي والثقافي داخل الدولة أو داخل المجتمع، حيث يرى المختصون في الدراسات العرقية بأن ظاهرة التعدد الاجتماعي والثقافي هي ظاهرة تميز العديد من الدول إن لم نقل أغلبها، وهذه الخاصية تطبع حتى تلك الدول التي تبدو متجانسة من حيث تكوينها الاجتماعي، كما أنها لا ترتبط بدرجة تقدم أو تخلف الدولة فهي ظاهرة تعرفها الدول المتقدمة والدول المتخلفة على حد سواء[2].

وتأتت هذه التعددية نتيجة عدة عوامل، أهمها تحرك وتنقل الجماعات البشرية من مكان إلى آخر بحثا عن ظروف أنسب للاستقرار الاجتماعي، إضافة إلى السياسات الاستعمارية المتمثلة أساسا في تقسيم مناطق النفوذ دون مراعاة العوامل البشرية، مما أدى إلى خلق حدود سياسية وجغرافية لا تتفق مع الحدود التي تفصل بين الشعوب[3].

من خلال هذا، فإن الدول تنقسم من حيث التركيب الأثنوغرافي –مجموع الشعوب أو القوميات التي توجد داخل الوحدة السياسية– إلى دول ذات تركيب

---

[1]– Abdelkrim Kibeche, Conflict and cooperation in north Africa : A linkage perspective (submited for the degree of PH.D in the department of politics), University of Lancaster,1985, p20.

[2]– دهام محمد دهام العزاوي، مرجع سابق، ص 21.

[3]– محمد عبد الغني سعودي، الجغرافية والمشكلات الدولية، (لبنان: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1968)، ص 119.

أثنوغرافي بسيط لكنها بساطة نسبية، نظرا لعملية المزج بين الجماعات التي تمت داخل هذه الدولة منذ زمن طويل وأخرى ذات تركيب أثنوغرافي ملتئم بحيث تظهر فيه الفوارق بين الجماعات نظرا لغياب عملية المزج داخل هذه الدول، أما النوع الأهم من الدول من حيث التركيب الأثنوغرافي فهي الدول المركبة والتي يميزها غياب عملية المزج بين الجماعات المختلفة بل بقاء كل واحدة منها محتفظة بذاتيتها وقيمها، الأمر الذي قد يكون حسب البعض مصدرا لضعف الدولة وتهديدا لتماسكها[1].

من خلال ما تقدم، يعتبر بعض الباحثين بأن ظاهرة التعددية الثقافية تعد من بين أهم المشاكل التي تواجه بناء الدولة الحديثة، خاصة من حيث تأثيرها على الاستقرار السياسي[2]. فالدولة المتجانسة عرقيا أو دينيا أو لغويا تكون أكثر استقرارا من الدولة المتنوعة، فهذا التنوع من شأنه أن يخلق توترات داخل هذه الدول، أخطرها نشوب النزاعات والحروب الأهلية، سواء بين الجماعات المختلفة أو بين هذه الأخيرة وبين السلطة الحاكمة، الأمر الذي يهدد استقرار الدولة وأمنها الداخلي.

فالتنافس بين جماعات الأقليات وغيرها من الجماعات، سواء حول الموارد الطبيعية أو السلطة السياسية قد يؤدي إلى تبني العنف وخلق النزاعات داخل الدولة، ومن هنا فطبيعة العلاقة بين الجماعات المختلفة من حيث كونها علاقات انسجام أو صراع، **تلعب دورا هاما في استقرار أو عدم استقرار الدولة وذلك بدرجات متفاوتة.**

ولعل أبرز مثال على ذلك النموذج اللبناني، الذي يعد خير مثال على التعدد الديني واللغوي، إذ أشارت الإحصائيات في مطلع الثمانينيات من القرن العشرين، إلى

---

[1]- نفس المرجع، ص 64 – 65.

[2]- نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص 110.

ويمكن توضيح هذه العوامل أو الأسباب فيما يلي:

- **دور النظم السياسية**

نالت مسألة الترابط بين الأقليات والنظام السياسي اهتمام العديد من الباحثين، اللذين حاولوا توضيح إلى أي مدى يمكن أن تؤدي العلاقة "الإيجابية" بين النظام السياسي وجماعات المجتمع المختلفة إلى تحقيق الاستقرار والأمن الداخليين، وإلى أي مدى يمكن أن تؤدي العلاقة "السلبية" بين مختلف هذه الأطراف إلى خلق عدم الاستقرار السياسي داخل الدولة.

من هنا يرى بعضهم بأن أخطر ما يمكن أن يواجه الدولة هو عجز نظامها السياسي عن بناء أطر ومؤسسات يمكنها أن تحقق "الرضا" و"الإجماع" من جانب الأقليات أو الجماعات الأخرى، الأمر الذي قد يخلق ضعفا في الترابط الاجتماعي والسياسي داخل الدولة، بما قد يؤدي إلى أن يسود الاختلاف والتنافر وبالتالي النزاع داخل المجتمع[1]. كما يرى بعضهم الآخر بأن هذه العلاقة تختلف من مجتمع لآخر وتتخذ أشكالا مختلفة، حيث يغلب عليها طابع التوتر والنزاع والتصادم الذي قد يتطور بشكل قد يهدد الاستقرار السياسي داخل الدولة[2].

ومنه يتضح بأن تعامل الأنظمة السياسية مع جماعات الأقليات، يؤدي دورا هاما في تحديد طبيعة العلاقة بين الطرفين، إذ يرى بعض الدارسين بأن الدول التي لا تراعي خصوصيات الأقليات وظروفها وأوضاعها قد تلجأ إلى إتباع سياسات تعامل قد تكون

---

[1]- دهام محمد دهام العزاوي، مرجع سابق، ص 14.

[2]- نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص 144.

نتائجها "وخيمة"[1]. فإتباع سياسة "الاضطهاد" أو "القمع" أو "التمييز" من قبل النظام السياسي في مواجهة مطالب الأقليات، أو محاولة استبعاد هذه الجماعات من الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بإمكانه أن يولد الشعور بالحرمان ويزيد من نسبة حدوث التوترات والنزاعات بين هذه الجماعات والسلطة الحاكمة.

من جهة أخرى فتخوف النظام السياسي "غير المبرر" من هذه الجماعات ومطالبها، حسب بعضهم قد يؤدي إلى إتباع "أعمال القمع" التي من شأنها أن تزيد من حدة التوتر ووزن مسألة الأقليات داخل الدولة. إلى جانب هذا فإن بعض الدول قد تحاول إيجاد حلول لمسألة تواجد الأقليات بها من خلال إتباع سياسات أخرى، أهمها إتباع سياسة الذمج القسري أو التهجير الإجباري لجماعات الأقليات، إذ تعد رغبة المسيطرين في تحقيق الذمج القسري الثقافي والاجتماعي، مع رفض الخاضعين له من أكثر أشكال العلاقات الصراعية التي قد تنشأ بين جماعات الأقليات والسلطة السياسية الحاكمة[2].

والمثال على ذلك ما قام به الاتحاد السوفياتي من عمليات ترحيل لبعض الأقليات من مناطق وجودهم خلال الحرب العالمية الثانية كالتتار وتوزيعهم في مناطق أخرى من الدولة السوفيتية، في محاولة لتفادي ما قد ينجر عن هذه الأقليات من مشاكل، إضافة

[1]- شفيق الغبرا، مرجع سابق، ص 52.

[2]- عماد جاد، مرجع سابق، ص 63.

إلى ألمانيا التي اتبعت سياسات الطرد الجماعي والتهجير الإجباري لتصفية المناطق التي تقطنها أقليات غير ألمانية وتوطين الألمان بها[1].

إذا كان بعض الباحثين يرى بأن تعامل الدولة مع جماعات الأقليات من خلال سياسات التمييز والحرمان الاجتماعي والاقتصادي ومواجهتها للأقليات الثائرة بالعنف والقمع، من شأنه أن يزيد من نسبة التوتر والنزاع بين الدولة وهذه الجماعات، فإن باحثين آخرين كبرهان غليون يرى بأن: «عنف الأقليات والمشاكل الناجمة عن ذلك لا يبرز إلا في أوقات الأزمات الاجتماعية والسياسية الاقتصادية التي تواجه المجتمعات، في حين يبقى الأمر خافتا في الظروف الاعتيادية، وفي وقت الازدهار، لأنه من المعروف أن حالة النمو والتوسع الاقتصادي والثقافي، تعد عاملا من عوامل الاندماج والتقارب[2]».

هذا ما يبين أن الأقليات يمكن أن تشكل عاملا من عوامل الاستقرار داخل الدولة، من خلال إضفاء أبعاد ثقافية، كالإنجازات الأدبية مثلا، أو أبعاد اقتصادية من خلال إنعاش الاقتصاد الوطني، على اعتبار أن جماعات الأقليات غالبا ما تمارس مهنا تتخصص فيها، إلا أن هذه المسائل تبقى نسبية، لكون أن ظروف ووزن الأقليات يختلف من دولة لأخرى، وبالتالي فإن درجة التأثير تختلف هي كذلك من دولة لأخرى ومن مجتمع لآخر.

- **طبيعة مطالب الأقليات**

---

[1]- إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، (ط4 الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1985)، ص 108

[2]- دهام محمد دهام العزاوي، مرجع سابق، ص 29.

يبرز المشكل الداخلي بين الدولة والأقليات الموجودة بها من جهة أخرى، حسب طبيعة مطالب وأهداف هذه الجماعات والوسائل التي تستخدمها في تحقيق ذلك، ويتضح ذلك في مسألة المطالبة بالانفصال مع اللجوء إلى العنف وأعمال التخريب في محاولة لتحقيق ذلك وتكوين دولة مستقلة، وقد تتصاعد هذه الأعمال مع مقاومة الدولة لهذه المطالب، ومن جهة أخرى فتحقيق درجة عالية من الحكم الذاتي، من شأنه كذلك أن يخلق تهديدا لوحدة الدولة ويؤثر على الانسجام بمختلف أشكاله، الذي يعد عاملا من عوامل الاستقرار داخل أية دولة كانت.

من خلال هذا، يتضح أن تعامل الدولة مع مطالب الأقليات والسياسات التي تتبعها في مواجهتها تؤدي دورا هاما في الحد أو الرفع من شدة التصادم الذي ينشأ بين سلطات الدولة وأقلياتها، ويلاحظ لجوء الدولة في حالات كثيرة إلى استخدام العنف من جهتها، بناء على فكرة تماسك الدولة وسيادة سلطة واحدة هي سلطة الدولة، أما مختلف الجماعات فهي خاضعة لهذه السلطة.

مع ذلك، تحاول بعض الدول استيعاب الموقف من خلال الموافقة على منح الاستقلال الذاتي مثلا أو محاولة خلق نوع من المساواة في المعاملة بين الأقلية وباقي أفراد المجتمع، إضافة إلى ذلك، قد تسمح الدولة بانفصال الأقلية، وقد تتعدد الأسباب وراء ذلك، منها تراجع قوة الدولة وعجزها عن السيطرة على الأقلية التي تصر على الانفصال، أو نتيجة للضغوط الخارجية التي قد تتعرض لها الدولة للاعتراف بحق الانفصال لهذه الأقلية.

لكن ما تجدر الإشارة إليه كذلك، هو أن جماعات الأقليات تختلف من حيث تأثيرها على الاستقرار داخل الدولة تبعا لطبيعتها، خاصة إذا كانت تكتسي طابعا

قوميا، ذلك أن الدولة تجد صعوبة في إرجاع الأقلية القومية عما تطمح إليه، لأنها تبقى تطالب به باستمرار خاصة إذا كانت جماعة الأقلية تتسم بالتجانس السياسي، مما يولد نوعا من التنسيق فيما بين أفرادها[1].

في هذا الإطار يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الأقليات، لكل منها طبيعته الخاصة وتأثيره الخاص على الاستقرار داخل الدولة[2]:

1. **النوعية الأولى**: هي تلك الأقليات التي يسميها البعض بـــ "المحتضرة" والتي لم تشكل من قبل أو كفت عن أن تشكل في الوقت الراهن أي مصدر تهديد لاستقرار الدولة، وذلك إما بسبب تعرضها لسياسات طبقتها عليها الدولة جعلتها تكف عن ذلك، أو بسبب أنها عرفت تطورات جعلتها تتخلى عن مصالح تتعارض وتوجهات الدولة.

2. **النوعية الثانية**: هي تلك الأقليات التي حدثت لها عملية مزج داخل مجتمعاتها، إما لأسباب تاريخية أو لكون شعورها كان يميل طيلة تاريخها إلى الانتماء إلى الدولة التي توجد بها، مما جعلها لا تشكل أي تهديد للدولة.

3. **النوعية الثالثة**: تتضمن الأقليات التي تشكل فعلا مصدر تهديد لأمن الدولة واستقرارها، سواء كان هذا التهديد محدودا زمانيا أم مكانيا، أو أنه يشكل محور صراع دائم بينها وبين الدولة.

- **دورا لعامل الخارجي**

---

[1]- عماد جاد، مرجع سابق، ص 67.

[2]- نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص 121 - ص 127.

يرى بعض الباحثين أنه على الرغم من كون الأزمة بين النظم السياسية والأقليات كثيرا ما تتولد عن صراعات داخلية، فإنه لا بد من الأخذ بعين الاعتبار دور العوامل الخارجية التي كثيرا ما تؤدي إلى تفاقم مشكلة التفكك داخل الدولة خاصة إذا كانت متعددة العرقيات[1].

يتجلى دور العامل الخارجي في تأزيم الموقف بين الدولة وأقلياتها من خلال عدة أساليب، أهمها استخدام الأقليات "كورقة" ضغط لتهديد أمن الدولة واستقرارها، الأمر الذي يعني أن هذا التدخل من شأنه أن يفتعل النزاعات الداخلية من خلال الاعتراف بمطالب هذه الجماعات، وحتى تقديم الدعم بمختلف أشكاله من دعم عسكري أو مادي أو حتى إعلامي لنشر تطلعات الأقلية. إلا أن أهم ما عرفه العالم بعد نهاية الحرب الباردة هو بروز قضايا حقوق الإنسان وحماية الأقليات، مما أباح إن صح القول حق التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدولة باسم حق المجتمع الدولي في التدخل لحماية حقوق الإنسان والأقليات، الأمر الذي أدى في الكثير من الأحيان إلى تقديم الدعم وإن كان معنويا للعديد من الأقليات في سعيها خاصة للمطالبة بالانفصال عن الدولة "الأم".

- **التطور التكنولوجي**

على الرغم من أن العديد من الباحثين يرون بأن التقدم التكنولوجي، وما يتضمنه من تقدم وتطور على مستوى الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي وتوسيع شبكة الاتصالات، من شأنه أن يخفف بل يقضي على أسباب الصراعات داخل الدولة، إلا أن

---

[1]- مجموعة باحثين، العلاقات العربية الإيرانية: الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل(ندوة)، (ط1، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996)، ص 566.

البعض الآخر يرى بأن هذا التقدم قد يشكل مصدر خطر للأقليات من خلال شعورها بأنه يهدد قيمها وذاتيتها، ويرغمها على الاندماج في قيم وثقافات تختلف عن تلك التي تتميز بها، مما قد يخلق شعورا لدى جماعة الأقلية بضرورة التلاحم من أجل الحفاظ على هذه القيم.

من خلال ما تقدم يتضح بأن مفهوم الأمن لدى الدولة قد تغير، فبعد أن كان مرتبطا بالأمن العسكري أصبحت له أبعاد متعددة مرتبطة بالجماعات الاجتماعية وتفاعلاتها، مع ظهور نوع جديد من التهديد وهو التهديد الداخلي إضافة إلى التهديد الخارجي، ومن هنا أصبحت الدول تعمل على حماية أمنها الداخلي والخارجي معا، وقد تكون حماية الأمن الداخلي عاملا من العوامل المساعدة على حماية الدولة من التهديدات الخارجية التي من شأنها أن تفكك وحدة المجتمع.

وكنتيجة يمكن القول بأن الأقليات قد تُشكل في كثير من الأحيان تهديدا للاستقرار الداخلي للدولة ولوحدتها الوطنية، وقد يدعم ذلك العديد من العوامل التي تم ذكرها آنفا، إلا أن ما يمكن قوله هو أن درجة هذا التهديد تختلف من دولة لأخرى تبعا للعوامل ذاتها، إذ توجد أقليات لا تشكل أي خطر بل لا يثور الحديث عنها إطلاقا كمصدر لتهديد الدولة حتى وإن كانت "مضطهدة" كالأرمن مثلا، في حين توجد أقليات أخرى تتمتع بوضع "جيد" داخل دولها، ومع ذلك تسعى لتعزيز هذه المكانة كالسكان أخرى تتمتع بوضع "جيد" داخل دولها، ومع ذلك تسعى لتعزيز هذه المكانة كالسكان الذين يقطنون منطقة كيبيك في كندا.

خـــاتمة

من خلال عرضنا لموضوع هذه الدراسة يمكن القول بأن موضوع الأقليات يعد من المواضيع التي تطرح العديد من المسائل عند تناولها بالدراسة والتحليل، كما أنها تعتبر من القضايا التي تطرح جدلا كبيرا عند التطرق إليها من زاوية كونها إحدى العوامل المؤثرة في الاستقرار السياسي داخل الدول.

فمفهوم الأقلية يعرف جدلا كبيرا بين الدارسين، بحيث طرحت صعوبة في تحديد تعريف دقيق للمصطلح ويرجع ذلك لاختلاف أوضاع هذه الجماعات من دولة لأخرى وكذا طبيعة نظرة الدول لهذه المسائل، إلى جانب اعتبار البعض أن هذه المسائل تشكل مواضيع حساسة عند طرحها، إذ يعتبر البعض أن الاعتراف بالأقليات بتعدد أنواعها من أقليات دينية ولغوية وعرقية وغيرها، قد يطرح مسائل مثل الاعتراف بحقوق الأقليات، الأمر الذي قد يشكل قضية شائكة بالنسبة لها.

على الرغم من ذلك فالأقليات تكتسي أهميتها من وجهة نظر بعض الدارسين من طبيعة مطالبها فالبعض منها ينادي بالمساواة والبعض الآخر بالحكم الذاتي، في حين أن ما يشكل خطرا بالنسبة للدول حسب البعض، هي تلك الأقليات التي تطالب بالانفصال، مما يهدد الوحدة الوطنية لها.

انطلاقا من هذا، فمسألة التعدد الاجتماعي والثقافي داخل الدولة هي ظاهرة تميز العديد من الدول إن لم نقل أغلبها، لذلك يعتبر بعض الباحثين بأنها تعد من بين أهم المشاكل التي تواجه بناء الدولة الحديثة فالدولة المتجانسة تكون أكثر استقرارا من الدولة المتنوعة، ومن هنا فطبيعة العلاقة بين الجماعات المختلفة من حيث كونها علاقات انسجام أو صراع، تلعب دورا هاما في استقرار أو عدم استقرار الدولة وذلك بدرجات

متفاوتة، وعلى هذا الأساس تظهر حسب بعض الباحثين جملة من العوامل التي من شأنها أن تجعل من مسألة الأقليات ذات تأثير سلبي في استقرار الدول، من خلال طبيعة تعامل هذه الأخيرة معها خاصة التمييز والتهميش، إضافة إلى طبيعة عمل الأقليات خاصة استخدام العنف، فضلا عن الدور الذي قد يقوم به الطرف الخارجي من خلال تأزيم القضية واستخدامها كورقة ضغط لتهديد أمن واستقرار دولة ما.